الفصل الثالث

موقف جماعات الضغط من التعليم ووسائلهم لتحقيق أهدافهم

الفصل الثالث
موقف جماعات الضغط من التعليم
ووسائلهم لتحقيق أهدافهم

يسعى هذا الفصل إلى التعرف على موقف جماعات الضغط من التعليم والذى أدى إلى التوسع فى نوعية معينة من التعليم وهو التعليم الخاص للغات بالاضافة إلى ظهور أشكال جديدة لم تكن موجودة ، كما تستعرض الدراسة لبعض من هذه الأشكال وهذا من خلال العناصر الآتية : ـ

أولا : ـ أنماط التعليم التى أوجدتها أو ساهمت فى انتشارها جماعات الضغط فى مصر

١- التعليم الخاص للغات .
٢- الشهادات الأجنبية .
٣- المدارس الأمريكية .
٤- الشهادات المعادلة .
٥- التحويل من الجامعات الأجنبية .
٦- الجامعات الأجنبية .
٧- التعليم العالى الخاص .
٨- الجامعات الخاصة .

ثانيا : ـ الوسائل التى اتخذتها جماعات الضغط لتحقيق أهدافها

١- السلطة التنفيذية .
٢- السلطة التشريعية والأحزاب السياسية .
٣- وسائل الاعلام (الصحف والمجلات) .

الفصل الثالث
موقف جماعات الضغط من التعليم
ووسائلهم لتحقيق أهدافهم

بينت الدراسة فى الفصل السابق كيفية ظهور جماعات الضغط فى المجتمع المصرى كانعكاس للأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة ، وان هناك نظاما سياسيا قد تم تشكيله من المجتمع ، عن طريق علاقات القوة القائمة فى البناء الاجتماعى ، وقد أدى ذلك إلى ازدياد نفوذ الفئات الاجتماعية الجديدة وتغلغلها داخل المواقع المختلفة من السلطة السياسية " إلى درجة السيطرة على عملية صنع القرار فى كافة المستويات من أدناها إلى قمة السلطة ، ثم أصبح هناك تضامن بين مالكى الثروة الاقتصادية و صانعى القرار السياسى " .[١]

وعادة ما تلجأ الطبقة الاجتماعية المسيطرة فى المجتمع إلى محاولة امتلاك عوامل السيطرة والاستقلال للحفاظ على مكاسبها من المجتمع ، والمدرسة هنا هى أهم أداة فى أيدى الطبقات المسيطرة .[٢] حيث يرى تورين " ان الطبقة المسيطرة الجديدة لم تعد تتحدد على التملك ، ولكن بناء على المعرفة وعلى مستوى معين من التعليم " .[٣]

وبذلك كان من الطبيعى أن يكون توجيه التعليم لصالح هذه الجماعات من أولوياتها لتأكيد نفوذها وتثبيت مكانتها ، " فاذا كان التعليم يستمد طبيعته وسماته من الإطار الذى يحتويه وهو المجتمع بقواه وعوامله المختلفة " .[٤] فان ما طرأ على النظام التعليمى من تغير منذ السبعينات إنما يعكس مدى تأثير جماعات الضغط كقوى اجتماعية واقتصادية تسود المجتمع ، وهناك جماعات تؤثر على التعليم بشكل مباشر من خلال مصالحها الخاصة مثل جمعية أصحاب المدارس الخاصة ورجال الأعمال المستثمرون فى مجال التعليم ، والبعض بشكل غير مباشر كأولياء الأمور .
وفيما يلى تأثير هذه الجماعات على بعض مظاهر التعليم والذى له تأثير مباشر على تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر .

---

[١] – على الدين هلال (محرر)– جمال زهران , الدور السياسى للقضاء المصرى فى النظام السياسى بين التغيير والاستمرار , مرجع سابق ص٢٨٢

[٢] – Samuebowles and Herbert –Giants-Schooling in capita list America , London ,Routheadge and Kagon , 1977 , p10٤ .

[٣] – بوتومور ، علم الاجتماع والنقد الاجتماعى (مرجع سابق) ، ص ١١١

[٤] –وزارة التعليم العالى , ورقة عمل حول تطوير التعليم وتحديثه فى مصر ، القاهرة ، ١٩٧٩

أولا : ــ أنماط التعليم التى أوجدتها أو ساهمت فى انتشارها جماعات الضغط فى مصر

١ – التعليم الخاص للغات :

ان التعليم الخاص فى مصر تمتد جذوره إلى بداية القرن العشرين ، بل لقد ارتبط التعليم الخاص فى كثير من الأحيان بالحركة الوطنية ، وظل التعليم الخاص متواجدا حتى بعد قيام الثورة وقوانين التأميم ، وبمراجعة الوثائق السياسية الهامة والتى صدرت بعد عام ١٩٥٢ " لم يبرز أى موقف خاص إزاء التعليم الخاص ولم يتخذ موقف سلبى أو إيجابى من نشاط القطاع الخاص فى مجال التعليم ، حتى فى ورقة أكتوبر فقد تناولت تطوير التعليم واتجاهاته وأدواته دون أية إشارة إلى التعليم الخاص أو الحكومى . وهذا مما يعنى أن القضية لم تكن مثارة ولم يكن دور التعليم الخاص مجالا للتشكيك و المراجعة . "[١] ولقد شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات توسعا كبيرا فى التعليم الذى يلبى احتياجات طوائف أفرزتها السياسات المختلفة فى تلك الفترة وتركز التوسع فى التعليم الأجنبى ومدارس اللغات .[٢] وقد انعكس ذلك على البيانات الحكومية حيث ظهر التعليم الخاص لأول مرة فى البيان الحكومى ١١ / ١٩٧٨ والذى تحدث عن أهمية المبادرات الأهلية فى مجال التعليم وتشجيع المواطنين على الاستثمار فى مدارس اللغات والمدارس الأجنبية الخاصة لممارسة الأنشطة المترتبة على سياسة الانفتاح .[٣] وتبع ذلك بيان الحكومة فى ٣٠ / ١١ / ١٩٨٥ حيث دعا رئيس الحكومة فى ذلك الوقت القادرين إلى الاستثمار فى بناء المدارس الخاصة .[٤]

ولم يكن هذا الإعلان راجعا إلى المتطلبات الاقتصادية فقط ، بل أن التوسع فى مدارس اللغات كان لمواجهة الطلب الاجتماعى على هذا النوع من التعليم .[٥] من قبل الفئات الصاعدة ، أو الرأسمالية التقليدية التى حافظت على مكانتها المتميزة من خلال إلحاق أبنائها بمدارس اللغات منذ البداية حيث تعتبر مدارس اللغات والمدارس الأجنبية من المدارس المتميزة منذ بداية التعليم الخاص ويرجع ذلك إلى ان هذه المدارس منذ نشأتها لاقت العديد من ألوان الترحيب والعون من جانب ولاة مصر منذ محمد على بالاضافة إلى وجود الاستعمار الإنجليزى فيما بعد ، والى جانب ذلك توفرت لهذه المدارس منذ البداية أسباب القوة والتفوق مما يسر لها احتلال مكانة متميزة بين أنواع التعليم المختلفة.[٦]

---

[١] – أمانى قنديل (محرر) ،القطاع الخاص والسياسات العامه فى مصر ،ص١١٩ / أمانى قنديل ، القطاع الخاص والسياسه التعليميه ، مركز الدراسات والبحوث السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩

[٢] – أحمد اسماعيل حجى ، نظام التعليم فى مصر ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٩٥

[٣] – كمال المنوفى ، الخطاب السياسى فى سياسة التعليم الجامعى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ / سياسة التعليم الجامعى فى مصر – الأبعاد السياسية والاقتصادية ، مركز الدراسات والبحوث السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩١

[٤] – المرجع السابق ، ص٢٠٩

[٥] – سليمان نسيم ، تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر ، مرجع سابق ص ٩١

[٦] – عبد الرحمن الرافعى ، سلسلة الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، مطبعة النهضة ، القاهرة ١٩٢٩ ، ط١ جـ٢ ، ص ١١١

كذلك أصبح التعليم باللغات الأجنبية رمزا للمكانة الاجتماعية و التمايز الطبقى ، ولم يكن لامتحان الشهادتين الابتدائية والتوجيهية شروط كافية للتوظف بل كان إجـــادة اللغة الأجنبية شرطا أساسيا يمثل مضامين نخبوبة قوية .[١]

وقد كان التعليم قبل الثورة بالنسبة للفئات الغنية يمثل بالضرورة تميزا خاصـــا لأبنائهم " باعتبارهم القادة الطبيعيين فى المستقبل " .[٢] ولذلك حرصت تلك الفئات علـى إلحاق أبنائها بمدارس اللغات وبعد قيام الثورة وتغير الظروف الاجتماعيـــة " وبمـــا أن الطبقات الهابطة عادة ما تزداد تمسكا بعاداتها تأكيدا لثبات موقفهم " .[٣] فلقد حرصـــت هذه الفئات طوال فترة الستينات على إلحاق أبنائها بتلك المدارس الخاصة ، ومـــدارس اللغات بل أصر البعض على إلحاق أبنائهم بالجامعة الأمريكيـــة بـــالرغم مـــن عـــدم الاعتراف بها طوال الستينات ، حرصا على الاحتفاظ لأبنائهم بالتمايز فى التعليم كنـوع من التمايز الطبقى .[٤]

ومنذ منتصف السبعينيات انضمت لهذه الفئات روافد جديدة مختلفة،وهى تلـــك الفئات التى استطاعت تكوين ثروات خلال فترة الستينات ، وتنتمى معظم هذه الفئـــات إلى الطبقة الوسطى التى كانت تستمد مهاراتها من التعليم " ويقدم أفرادها أنفسهم مـــن خلال مواهبهم وقدراتهم المهنية أكثر ممـــا يقدمـــه مـــن خـــلال الـــثروة والعلاقـــات الشخصية " .[٥]

وأصبح التعليم بالنسبة لهذه الطبقة مصعدا اجتماعيا أتاح لأبنائـــها أن يحصلـــوا على امتيازات وقدرات اقتصادية و إدارية تغير من أوضاعهم الطبقية.[٦]

بذلك يصبح التعليم بالنسبة لهذه الفئات أهم ما تملكه فى مواجهـــة ذوى الـــثروة والنفوذ السابقين والذى ساهم فى إحداث حراك اجتماعى لهم خلال الفترة الخمســـينات والستينات لذلك حاولت فى ظل الانفتاح الاقتصادى أن تحافظ على المستوى الاجتماعى والاقتصادى الذى وصلت اليه ، من خلال إلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة للغات التـــى لا يقبل عليها سوى أبناء الطبقات العليا اجتماعيا واقتصاديا ، والتـــى يفـــوق مســـتوى خريجيها فى أغلب الأحوال مستوى خريجى المدارس العامة.[٧]

---

١ - Donald Malcolmreid, Cairo University and the making of modern Egypt , The American University Press , Cairo , 1991 , P190

٢ - I.b.d , P 189

٣ - Sorkins,P Society,Culter &Personality-Gocper,1962,P9 / نقلا عن عبد السلام نويرة ، الحراك الاجتماعى واللتغير السياسى فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٢٦٩

٤ - محمود قمبر ، حول فلسفة الأهداف التعليمية فى مصر ، القاهرة دار الصباح للنشر ، ١٩٩٢ ، ص٢٨

٥ - الغزالى حرب ، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل ، مرجع سابق ، ص٦٧

٦ - ابراهيم عباس الزهيرى ، التعليم وتحديات القرن الحادى والعشرين - أعمال المؤتمر السنوى الثالث ، جامعة حلوان ، مجلة التربية ابريل ١٩٩٥ ، ص١٧

٧ - ممدوح الصدفى ، تباين الوظائف الاجتماعية للمؤسسات التعليمية ، مجلة التربية -جامعة الأزهر ، ديسمبر ١٩٨٧، ص٥٥

أما الرافد الثانى فيتمثل فى تلك الفئات الطفيلية التى أثرت ثراء سريعا فى فترة زمنية قصيرة فتسابقت هذه الفئات لالحاق أبنائهم بتلك المدارس الخاصة من اجل التميز ولهثوا وراء قيم المباهاة بتعليم أبنائهم فى مدارس اللغات الأجنبية .[١] كرمز للمكانة الاجتماعية الجديدة التى حققوها والتى يسعون اليها" واذا كانت الطبقات الهابطة تتمسك بعاداتها فان الطبقات الصاعدة تسعى لتقليد عادات الطبقة العليا التقليدية ."[٢] وبذلك أصبحت تلك الفئات السابقة تسعى إلى تقليد عادات الطبقة العليا التقليدية وكان من أهم التقاليد هو تعليم أبنائهم فى المدارس الأجنبية.[٣]

ويضاف إلى ما سبق فرص العمالة التى أفرزها الانفتاح الاقتصادى فى المشروعات الصناعية و التجارية والزراعية ، تخدم فحسب أبناء الأغنياء الذين تلقوا تعليما بمدارس أجنبية .[٤]

وقد أدى ذلك إلى أن تحولت هذه الفئات إلى جماعات ضاغطة من أجل التوسع فى التعليم الخاص بصفة عامة وتعليم اللغات بصفة خاصة ، والتى صارت رمزا للمكانة الاجتماعية ، والثروة ، خاصا بالنسبة للفئات الصاعدة الجديدة ، مما أدى إلى ارتفاع مصروفاتها ولذلك فطن المستثمرون بحسهم التجارى إلى أهمية الدخول فى مشروعات إنشاء مدارس خاصة نظرا للإقبال الشديد عليها حتى انه تقدم للالتحاق بمدارس اللغات عام ٧٨ / ٧٩ ما يقرب من ٥٠٠ ألف طفل فى حين انه لا يتوافر له اكثر من ٣٠ ألف مكان .[٥]

وهذا إنما يدل على تزايد الطلب الشديد على هذه النوعية من المدارس مما أدى إلى انتشارها الذى يمكن إرجاعه إلى أنه استجابة لقوى ضاغطة وصاعدة من الفئات الرأسمالية القديمة والروافد الجديدة التى أقرتها سياسة الانفتاح .[٦]

ولقد واكب هذا اتجاه الدولة نحو التراجع فى دعم الخدمات التعليمية مما أدى إلى إتاحة المزيد من فرص النشاط المربح للقطاع الخاص فى مجال التعليم .[٧] حيث تشير البيانات إلى الزيادة السريعة فى نسبة الاستثمار الخاص بالنسبة للاستثمار العام فى مجال التعليم ، فقد كانت نسبة الاستثمار الخاص فى مجال التعليم علم ١٩٨٢ / ١٩٨٣ لا يتعدى ٢,٢ % . ارتفعت إلى ٥,٨ % عام ١٩٨٧ /١٩٨٨ ، ثم وصل إلى ٧.٧ % عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ .[٨] وتؤكد هذه الزيادة السريعة فى الاستثمار فى مجال التعليم أن

---

[١] – أمانى قنديل ، القطاع الخاص والسياسة التعليمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص١٠١

[٢] – Sorekins,P ,Socity,Culture . op.cit,p9

[٣] – أحمد أنور ، الانفتاح الاقتصادى وتغير القيم فى مصر ، مصر العربية للنشر ١٩٩٣

[٤] – أحمد سليمان أبو زيد ، أيدلوجية النظام السياسى وتوزيع الفرص الاجتماعية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٤

[٥] – حامد عمار ، تطوير القيم التربوية رأى آخر ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ١٩٩٢ ص٨٩

[٦] – المرجع السابق ، ص ٩٠

[٧] – التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٨٦ ص ٤٣٨

[٨] – تم حساب النسب السابقة بواسطة الباحثة اعتمادا على إحصائيات الادارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى بوزارة التربية والتعليم السنوات من ١٩٨٢ : ١٩٩٧

مجال التعليم من الأنشطة المربحة وبذلك ظهرت جماعات المصالح ، ورجال الأعمال وغيرهم من المستثمرين الذين ينشدون الربح من استثماراتهم فى التعليم ولخدمة فئات اجتماعية معينة والضغط على الدولة لإنشاء المؤسسات التعليمية التى تخدم مصالح هذه الفئات .[١]

ومنحها مزيد من الحرية ولقد كانت هذه الجماعات فى البداية غير منظمة وكانت اكثر اعتمادا على العلاقات الشخصية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية ، وقد استطاعت إحراز بعض التغيرات من منتصف السبعينات حين كثرت الشكوى من أصحاب مدارس اللغات عن المشكلات العديدة التى نشأت بين مدارس اللغات والمدارس الأجنبية من جهة والإدارات التعليمية المشرفة عليها من جهة أخرى .[٢] نتيجة لتدخل تلك الإدارات فى خصوصيات هذه المدارس فاستجابت الوزارة لهذه الشكوى أصدرت القرار الوزارى رقم ٦٧ بتاريخ ٥/ ٦/ ١٩٧٧ بشان اعتبار مدارس اللغات مدارس تجريبية ذات طبيعة خاصة .[٣] وبذلك أصبحت هذه المدارس التجريبية خاضعة لأشراف الوزارة مباشرة ولقد جاء هذا القرار حتى تكون عمليات التجريب والتطوير فى المناهج الدراسية وكذلك التوسع فى دراسة اللغات الأجنبية بلا معوقات روتينية آو مشكلات قد تشكل حائلا فى طريق نجاح تلك العمليات ، ويعد هذا القرار بداية مرحلة جديدة فى حياة مدارس اللغات .[٤]

وقد انتشرت المدارس الخاصة بصفة عامة وزادت إعدادها بشكل كبير حيث تشير البيانات إلى الزيادة السريعة فى أعداد المدارس الخاصة منذ منتصف السبعينيات حيث كان عدد المدارس الخاصة عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ (٢١٨) مدرسة ، وصل فى بداية الثمانينيات (٢٥٢) مدرسة ، وفى ١٩٩١ / ١٩٩٢ (٧٥٢) مدرسة ، ووصل فى السنوات الخمس الأخيرة إلى (١١٦٤) مدرسة عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ ، أما بالنسبة لمدارس اللغات زادت من (٤٢) مدرسة فى عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ إلى (٥٢) مدرسة عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ ، وتشير البيانات الأخيرة ١٩٩٧ إلى أن عدد مدارس اللغات وصل إلى (٣٠٣) مدرسة خاصة للغات . [٥] بالاضافة إلى المدارس التى تدرس المنهج الأجنبى وغير الخاضعة لوزارة التربية والتعليم .

ولقد زاد نفوذ هذه المدارس وارتفعت مصروفاتها بشكل كبير وصلت إلى ألوف الجنيهات مما أدى إلى ان أصدرت وزارة التعليم قانون التعليم الخاص فى سنة ١٩٨٨ من أجل أحكام السيطرة على التعليم الخاص ، ولقد كان هذا القانون دافعا لتنظيم وتوحيد جهود المستثمرين فى مجال التعليم الخاص ، من أجل منحهم مزيدا من الحرية فى هذا المجال الاستثمارى . [٦] حيث تعرضت الوزارة للضغط من أجل منع صدور هذا القانون .

---

١ – حامد عمار ، دراسات فى التربية والثقافة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٦ ، الجزء الثالث ص ٢٥

٢ – سالم حسن ،التعليم فى مدارس اللغات (مرجع سابق) ، ص ٩٩

٣ – وزارة التربية والتعليم ،إنجازات وزارة التربية والتعليم ، ص ٩

٤ – سالم حسن ،المرجع السابق ، ص ٩٩

٥ – البيانات الاحصائية من ١٩٧٤ : ١٩٩٧ ،وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة لمعلومات والحاسب الآلى

٦ – تم عرض هذه الجزئية فى الفصل الأول

وعندما صدر القرار الوزارى رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٩ الذى يتعلق بنظام القبول فى فصول الحضانة فى التعليم الخاص بحيث يضع سنا موحدا للقبول بين التعليم الخاص والتعليم الرسمى .[١]

الا أن أصحاب المدارس الخاصة رفضوا أن تكون هناك مساواة فى الالتحاق بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة وطالبوا بأن يقل الحد الأدنى لسن القبول فى المدارس الخاصة عنه فى المدارس الحكومية ، وبناء عليه فقد تم تعديل هذا القرار عدة مرات حتى صدر فى النهاية القرار رقم (١٤٩) بتاريخ ٢٢ /٧ /١٩٩١ وهو القرار الذى نص على أن يكون الحد الأدنى لسن القبول برياض الأطفال نظام السنتين / ثلاث سنوات ونصف بالمدارس الخاصة ، وأربع سنوات بالمدارس الحكومية . وبالنسبة للمتقدمين لرياض الأطفال الخاصة ونظام السنة الواحدة يكون الحد الأدنى لسن القبول أربع سنوات .[٢]

وبذلك نجحت جمعية أصحاب المدارس الخاصة والمستثمرون فى التعليم بخفض الحد الأدنى للقبول بالتعليم الخاص عن التعليم الحكومى مما يمنحهم مزيد من التمايز والإقبال .

كما انه بالرغم من الحرية التى منحت للقطاع الخاص فى مجال التعليم فى القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٩٣ الا أنه كان هناك اعتراض من جانب جمعية أصحاب المدارس الخاصة على بعض النقاط ، حيث تم تعديلها فى المادة ٤١ من القرار الوزارى رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٩٨ .[٣]

٢- الشهادات الأجنبية :-

انتشرت الشهادات الأجنبية فى مصر فى الفترة الأخيرة وتنوعت ، حيث يتم الحصول على بعضها من داخل مصر والبعض الآخر من خارجها ، ومن أهم هذه الشهادات التى يتم الحصول عليها داخل مصر : -

- شهادة G.C.E

بدأ العمل بهذه الشهادة منذ بداية الخمسينيات ، وفى عام ١٩٥٥ ناقش المجلس الأعلى للجامعات الشروط التى يجب توافرها فى الحاصلين على شهادة التعليم العام الإنجليزية للالتحاق بكليات الجامعة .[٤] سمح نظام القبول بالجامعات بقبول حملة هذه الشهادة للالتحاق بالجامعات المصرية . ويرجع ذلك إلى الأساس القانونى الذى تم فيه معادلة الشهادات الأجنبية ، حيث صدر المرسوم الملكى فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ ونص على " الاعتراف بمعادلة الشهادات التى تنمح من البلاد الأخرى بشهادة دراسة الثانوية العامة بقرارات من وزير المعارف والمجلس الأعلى للجامعات .[٥] وبالرغم

---

[١] - وزارة التربية والتعليم ، اصدارات مكتب الوزير ، القرار ١٥٤ لسنة ١٩٨٩

[٢] - وزارة التربية والتعليم ، اصدارات مكتب الوزير ، قرار ١٤٩ لسنة ١٩٩١

[٣] - الوقائع المصرية ، العدد ٢٠٢ فى ١٩٩٤/٩/٨ و العدد٢٧٥ فى ١٩٩٨/١٢/٢ ، انظر الفصل الأول ص ٥٢

[٤] - قرارات المجلس الأعلى للجامعات ، الجلسة رقم ٣١ بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٥٥

[٥] - الوقائع المصرية ، العدد١٠٠ فى ٢٣ /١٠ /١٩٥٠ ، ص ٣

من أن هذا القانون كان خاصا بتنظيم قبول الطلاب غير المصريين بالجامعات المصرية ومعاهد التعليم العالى التابعة لوزارة المعارف العمومية فى ذلك الوقت الا انه التحق عدد من المصرين بهذه الشهادة مما دفع المجلس الأعلى للجامعات فى عام ١٩٥٨ لوضع قواعد قبول الطلاب الحاصلين على شهادة الـ G.C.E الانجليزية بكليات الجامعات وذلك بحيث يمتحن الطالب فى المواد المؤهلة الخاصة بكل كلية يريد الالتحاق بها ، ويشترط نجاح الطالب فى خمس مواد غير اللغة العربية والدين بالاضافة إلى اللغة الفرنسية .[١] وبناء على ذلك كلف مكتب التنسيق بقبول حملة هذه الشهادة من العام الدراسى ١٩٥٨ / ١٩٥٩ ، ولقد حددت فيما قبل نسبة ٣% من عدد الطلاب المصريين المقبولين من الحاصلين على الثانوية العامة .[٢] وبالرغم من وجود هذه الشهادة طوال فترة الخمسينيات والستينيات الا انها لم تثر أى مشكلات بالنسبة للالتحاق بالجامعات المصرية ، ويرجع ذلك إلى قلة أعداد الطلاب الملتحقين بهذه الشهادة فى ذلك الوقت حيث تراوح العدد ما بين ثلاثين و أربعين طالبا تقريبا عام ١٩٥٥ ، وحتى نهاية الستينيات تراوح عدد الطلاب بين ثمانين و تسعين طالبا تقريبا .[٣]

وفى بداية السبعينيات صدر قرار الوزارة رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٢ الذى نص على " تعتمد معادلة شهادة الـ G.C.E (General Certificate of Education) بالنسبة للمصريين بشهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة المصرية بشرط النجاح فى خمس مواد على الأقل بالاضافة للغة العربية والدين ".[٤]

وجدير بالذكر أن المواد التى تضمنتها هذه الشهادة تدرس كلها باللغة الانجليزية وبالتالى أصبحت هدفا لأعداد كبيرة من تلاميذ مدارس اللغات ، وهم أبناء الشرائح القادرة ماديا التى تستطيع أن تتحمل النفقات الباهظة التى تتكلفها الدروس الخصوصية اللازمة للحصول على هذه الشهادة ، حيث انها لا تتبع نظاما رسميا بمصر ولا دراسة منظمة وانما تعتمد دروسها على الدروس الخصوصية باهظة التكاليف .[٥] وبالرغم من ذلك وجدت هذه الشهادة إقبالا من بعض فئات المجتمع التى تملك الثروة ، نتيجة لعدم تحديد فترة زمنية معينة بعد الحصول على شهادة الإعدادية ، ولسهولة موادها ، كذلك قامت المدارس الخاصة بفتح فصول لمنح هذه الشهادات نتيجة للعائد المادى لمصروفات هذه الشهادة ، وتشير الإحصائيات إلى الزيادة الكبيرة فى أعداد التلاميذ الملتحقين بهذه الشهادة حيث كان عددهم فى بداية الثمانينيات لا يتعدى ١٢٢ طالبا ، ارتفع إلى ٢٤٣ طالبا فى العام الدراسى ٨٣ / ٨٤ ، ثم إلى ٦٧٦ طالبا فى العام الدراسى ٨٧ / ٨٨ ،

---

[١] – قرارات المجلي الأعلى للجامعات ، الجلسة ٨٤ بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٥٨ ، ص٧

[٢] – قرارات المجلي الأعلى للجامعات ، الجلسة ٧٣ بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٧ ، ص٣

[٣] – لم يتوافر للباحثة امكانية الحصول على عدد الطلاب المصريين الملتحقين بشهادة الـ G.C.Eطوال فترة الخمسينيات والستينيات وحتى بداية السبعينيات نظرا لعدم وجود مدارس تختص بمنح هذه الشهادت بمصر ، مما أدى إلى استعانة الباحثة بالمقابلات الشخصية لبعض الأفراد الدارسين لهذ الشهادة فى ذلك الوقت ــ أنظر الملحق رقم

[٤] – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للامتحانات دليل معادلة المؤهلات الدراسية لسنة ١٩٨٦

[٥] – أمانى قنديل (محررة) ، سياسة التعليم الجامعى فى مصر – مديحه السمطى، ملامح تطور سياسة التعليم العالى مع التركيز على الجامعات (مرجع سابق) ،ص ١١٢

وعندما تم إلغاؤها عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ كان عدد الطلاب قد وصل إلى ٣٠١٩ طالبا . [١] ومما يجدر الإشارة إليه أن النسبة المحددة لطلاب الشهادات المعادلة للالتحاق بالجامعات المصرية ارتفعت من ٣% إلى أن بلغت ٥% من مجموع الطلاب الملتحقين بالجامعة . وفي عام ١٩٧٤ قام النظام التعليمى فى إنجلترا بتعديل مستويات شهادة الـ G.C.E .[٢] وبالرغم من تعديل مسار هذه الشهادة فى النظام البريطانى بحيث أصبح يتطلب مستوى أعلى للقبول فى الجامعة ، من هذه الشهادة الا ان مصر ظلت تعمل بها بالرغم من إلغائها فى بلدها الأصلى .[٣] وذلك نتيجة لزيادة الطلب الاجتماعى عليها من قبل آهل الثروة فلقد ظل النظام السياسى لفترة طويلة مع وزارة التربية والتعليم يجد صعوبة فى اتخاذ قرار حاسم بإلغاء شهادة الـ G.C.E وبالرغم من إعلان وزير التعليم رفضه لهذه الشهادة حيث أعلن فى أحد المؤتمرات " ان الشهادة المسماة بالـ G.C.E تمثل كارثة أصابت المجتمع المصرى منذ ثلاثين سنة ، وانه تصدى لها رغم أن أصحابها ذوى الصوت العالى " .[٤] كما أعلن فى عام ١٩٨٨ " أنه يرفض التعليم الأجنبى خارج الاتفاقيات الدولية والجاليات الأجنبية لأنه يمثل مساسا بالسيادة المصرية باعتبار أن التعليم الوطنى هو أحد مظاهرها" .[٥]

إلا انه لم يستطع إلغائها فى ذلك الوقت تحت ضغط أصحاب الصوت العالى كما أطلق عليهم وهم ليسوا أصحاب صوت عال فحسب وانما نفوذ فى الأوساط الحاكمة أيضا .[٦] وقد تعرض المجلس الأعلى للجامعات لهذه الشهادة حيث تم تقديم مذكرة فى شأن قواعد قبول الطلاب الحاصلين على شهادة التعليم العام الإنجليزية والشهادات الأجنبية الأخرى المعادلة فى ٣٠ / ١ /١٩٨٦ ، وقرر المجلس إعادة النظر فى قواعد قبول الطلاب وترشيد القبول بالنسبة لهؤلاء الطلاب ، ثم تم عرض مذكرة فى ذات الموضوع بتاريخ ٤ / ٣ / ١٩٨٧ واستعرض المجلس الدراسة التى أعدتها أمانة المجلس حول النظام المقترح لقبول حملة شهادة الـ G.C.E وكذلك اقتراحات المجلس البريطانى فى هذا الشأن والذى وصلت إلى ، زيادة عدد المواد المؤهلة للقبول بالجامعات بحيث يتناسب مع ما يدرسه الطالب فى امتحان الثانوية العامة المصرية .[٧] ولكن المجلس تراجع عن قراره بعد ذلك بسبب الضغوط التى تعرض لها من قبل الصفوة وأصحاب المناصب والسياسة التنفيذية ، هذا بالاضافة إلى تردد وزير التعليم

---

[١] – مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد ، احصاءات عن القبول بالجامعات والمعاهد العليا لأعوام ١٩٨٢ : ١٩٩٠

[٢] – رمضان احمد ، تكافؤ الفرص التعليمية (مرجع سابق) ، ص ١٦٩

[٣] –مديحة السفطى ،ملامح تطور سياسة التعليم العالى(مرجع سابق) ، ص ١١٢

[٤] –كلمة فتحى سرور ، مؤتمر الابعاد السياسية والاقتصادية للتعليم الجامعى ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، ١٩٩١

[٥] – فتحى سرور ، استراتيجية التعليم ، ص ١١١

[٦] – عبد العظيم انيس ، التعليم زمن الانفتاح ، المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٤٨

[٧] – قرارات المجلس الأعلى للجامعات ، الجلسة رقم ٢٩٦ بتاريخ ٣٠ / ١ /١٩٨٦ والجلسة رقم ٢٩٨ بتاريخ ٤ / ٣ / ١٩٨٧

فى ذلك الوقت.[١] وقرر تأجيل العمل بهذه القرارات واستمرار العمل بقواعد القبول المطبقة فى العام ١٩٨٦/ ١٩٨٧على العام الدراسى ١٩٨٧ / ١٩٨٨ .[٢]

وان دل ذلك على شئ فانما يدل على ظهور هذه الفئات كجماعات ضاغطة من اجل تحقيق مصالح خاصة بأبنائهم، الذين لا يستطيعون الحصول على مجموع فى الثانوية العامة المصرية ، يؤهلهم للالتحاق بكليات معينة (كليات القمة) ، ومن المستثمرين التى تمثل لهم مجالا خصبا للربح . ولقد تم إلغاء شهادة الـ G.C.E بقرار وزارى رقم (٣٣٣) فى ٢٩ /١٢ /١٩٨٨ ثم تم تعديل هذا القرار بقرار وزارى رقم (٢٢٢) ١٩٨٩ وتم إضافة " تلغى الشهادة بصفة انتقالية لحين تصفية الطلاب الذين تقدموا للحصول على شهادة الـ G.C.E التى تقرر إلغاؤها ، تقابل الشهادة (المستوى العادى) حتى يونيو ١٩٩٠ بشهادة الثانوية العامة ".[٣]

كما صدر القرار الوزارى رقم (١٧٤) فى ٧ /٨ /١٩٨٩ بمعادلة الشهادة الإنجليزية المسماة (G.C.S.E) – General Certification of Secondary Education .[٤] وقد أعلن الوزير ذلك فى الجرائد الرسمية مع أربعة أسماء لمدارس اللغات الكبرى فى مصر والتى سوف تمنح هذه الشهادة .

وقد قرر المجلس الأعلى للجامعات تعديل قواعد قبول الطلاب الحاصلين على شهادة G.C.S.E بالجامعات المصرية ، حيث قرر" إلغاء الشرط الخاص بعدم قبول الكليات طلاب من الحاصلين على شهادات ثانوية أجنبية بمجموع يقل عن الذى قبلته ذات الكليات بالنسبة للطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة المصرية ."[٥]

٣-المدارس الأمريكية :-

بدأت هذه المدارس فى الانتشار فى مصر منذ عام ١٩٩٦ ، وتعمل تحت بند مدارس أجنبية خاصة باتفاقيات دولية والتى يقتصر التعليم فيها على غير المصريين من أبناء العاملين فى السلكين الدبلوماسى والقنصلى الأجنبى وغيرهم من الأجانب . [٦] وقد بدأت أولى هذه المدارس بالمدرسة الأمريكية التى نشأت فى ظل حرب الخليج فى ظروف استثنائية ، حيث كان يملك صاحبها ذات المدرسة فى الكويت ، فتمت الموافقة عليها لكى يتاح له أن يقدم الخدمة التعليمية للطلاب الكويتيين .[٧]

---

[١] – عفاف محمد موسى ، القضايا التربوية فى الصحافة المصرية فى الثمانينات (رسالة ماجستير غير منشورة) معهد الدراسات والبحوث التربوية جامعة القاهرة ، ١١٩٦ ص ١٦٢

[٢] – قرارات المجلس الأعلى للجامعات رقم ٢٩٨ بتاريخ ٤ / ٣ /١٩٨٧

[٣] – النشرة التشريعية ، العدد العاشر أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ١١٣٠

[٤] – وزارة التربية والتعليم ، اصدارات مكتب الوزير ، قرار وزارى رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٧

[٥] – قرارات المجلس الأعلى للجامعات ، جلسة رقم ٣٤٨ فى ٤ / ٨ / ١٩٩٦

[٦] – الوقائع المصرية ، العدد ٢٠٢ بتاريخ ٨ / ٩ / ١٩٩٤ ، قانون التعليم الخاص رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٩٣

[٧] – سيد على ، جريدة الأهرام ١٩٩٣/٩/٢ ص ٣

وانتهت هذه الظروف الاستثنائية ولكن المدرسة استمرت في فتح أبوابها للمصريين وارتفعت مصروفاتها وتبارى أبناء الفئات الغنية للالتحاق بهذه المدرسة بالرغم من أن مصروفاتها وصلت إلى أربعة آلاف دولار .[١]

وعندما أعلن وزير التربية والتعليم عدم الاعتراف بهذه الشهادة في سبتمبر ١٩٩٣ وأيضا عدم الاعتراف بالمناهج التى تدرسها ، قامت المدرسة بتوفيق وضعها مع المركز الثقافى الأمريكى ، وما زالت هذه المدرسة تعمل حتى الآن ، بل انه تم افتتاح عدد كبير من المدارس التى تدرس المناهج الأمريكية وتعطى (الدبلوم الأمريكى) تحت بند اتفاقيات خاصة لتعليم أبناء الأجانب ، وليس للوزارة علاقة بها أو حق الإشراف عليها ، وان كان هناك قانون ينظم هذه المدارس ويشترط ألا يزيد نسبة الطلبة المصريين عن ٢٥ % من مجموعة الطلاب ولكن هذه الضوابط لاتطبق .[٢] لأن معظم طلاب هذه المدارس من المصريين . ولقد سعى المستثمرون فى مجال التعليم إلى افتتاح هذه المدارس نظرا للعائد المادى الضخم حيث وصلت مصاريف التلميذ الواحد ثمانية وعشرين ألف جنيه سنويا ، وتسابق أولياء الأمور من أصحاب الدخول المرتفعة لإلحاق أبنائهم بهذه المدارس ، نظرا لما تقدمه من خدمات غير عادية ، ومثل الطرفان قوة ضاغطة لانتشار واستمرار هذه الظاهرة لما تمثله لكليهما من فوائد جمة.

٤- الشهادات المعادلة الخارجية : ــ

من الظواهر التى انتشرت خلال فترة الدراسة وبالتحديد منذ نهاية الثمانينات (حيث انتشرت هذه الظاهرة بعد إلغاء شهادة الـ G.C.E) قيام بعض أولياء الأمور بارسال أبنائهم للخارج للحصول على شهادة تعادل شهادة الثانوية العامة . وقد اتجه أولياء الأمور إلى دول شرق أوربا خاصة المجر وروسيا وقبرص وبلغاريا ، بالاضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لسهولة الدراسة والحصول على شهادات من هذه البلاد ، ولقد أصبح يوجد وكلاء لكل شهادة ، فعلى سبيل المثال للحصول على شهادة المجر يتوجه أولياء الأمور إلى وسيط وهو شخصية معروفة له مكتب خاص ، ولا يسمح لأحد أن يلتحق بهذه الشهادة الا من خلاله ، ويقوم هذا الوسيط بحجز فصل كامل داخل أحد المدارس الحكومية فى أحد المدن المجرية الصغيرة وهى مدرسة (Bizownyitvany) ويتراوح عدد طلاب الفصل من ٢٥ : ٣٥ طالبا ، ويتقاضى من كل طالب خمسة آلاف دولار أمريكى بالاضافة إلى مائتين من الدولارات كرسم دراسة ، فى حين أن مصاريف هذه المدرسة لا تتعدى ألف دولار . [٣]

وتتشابه شهادات قبرص وبلغاريا ورومانيا مع هذه الشهادة ، حيث يوجد لكل شهادة وسيط . أما الشهادة الأمريكية فتتميز بتعدد الوسطاء نظرا لتعدد الشهادات الأمريكية فى مختلف الولايات ، وان كانت هناك احدى الشخصيات البارزة بينهم ويتم

---

١ - المرجع السابق ، ص ٣

٢ - أخبار اليوم - ١٢ يونيه ١٩٩٩ ص ٤

٣ - حصلت الباحثة على هذه المعلومات من خلال عدة لقاءات مع بعض أولياء أمور الطلاب الحاصلين على هذه الشهادة ، ولقاء مع شخصية الوسيط

الحجز بالشهادات الأمريكية بالاتفاق مع الوكيل وتتراوح المصاريف ما بين خمسة عشر ألف إلى سبعة عشر ألف دولار سنويا ، فعلى سبيل المثال تقدم أحد رجال الأعمال بشهادة معادلة لابنه تسمى Military Academy (الثانوية العسكرية) وحصل ابنه على هذه الشهادة من ولاية نيوجيرسى فى ثمانية أشهر فقط بمبلغ ثمانية عشر ألف دولار.[١] وعندما انتشرت هذه الظاهرة ، خاصة بعدما أشارت اليها بعض الصحف ، وفى ضوء التقارير الواردة من المستشارين الثقافيين فى السفارات المصرية فى هذه الدول ، قرر المجلس الأعلى للجامعات اعادة النظر فى معادلة هذه الشهادات فى ٤ / ١٢ / ١٩٩٣ ولكن لم يتم وضع ضوابط محددة لقبول مثل هذه الشهادات فى الجامعات المصرية ؟!

وتم اعادة النظر فى هذا الشأن ، وتم اقتراح وضع ضوابط جديدة لشهادة الثانوية العامة الأمريكية فى ١٩ /٨ / ١٩٩٥ ، ولقد قرر المجلس الموافقة على تطبيق هذه الضوابط التى تكفل صحة وسلامة شهادة الثانوية الأمريكية عند التقدم لمكتب التنسيق اعتبارا من العام الدراسى ٩٦ / ١٩٩٧ .[٢] وتلى ذلك تطبيق هذه الضوابط التنفيذية على شهادة المجر ، ودول روسيا ، وشرق أوربا فى ٣٠ / ١٢ / ١٩٩٥ .[٣] ومن الملاحظ أن معظم وكلاء هذه الشهادات قاموا بانشاء مدارس خاصة تمنح الدبلوم الأمريكى .

٥- التحويل من الجامعات الأجنبية : ـ

لقد سمحت لوائح الجامعات بتحويل الطلاب من جامعة إلى أخرى فى حدود ٢٠% من الطلبة وذلك تحت ظروف خاصة طبية أو اجتماعية أو نفسية .[٤]

ولقد انتشر انتقال الطلاب من جامعة إلى أخرى بناء على شهادة طبية أو تقرير خاص ، وعادة ما كانت هذه التحويلات تتم من جامعات الأقاليم إلى جامعة القاهرة و عين شمس . وكان هذا قبل استخدام التوزيع الجغرافى بالنسبة لالتحاق الطلاب بالجامعات . " ومنذ بداية الثمانينيات شهدت الجامعات تحويلا من نوع آخر ، حيث تضمن انتقال الطلاب من جامعات خارج مصر سواء كانت عربية أو أجنبية إلى الجامعات المصرية ، دون أن تخضع تلك العملية لضوابط تحكمها حتى فى حالة ما اذا كانت الجامعات الخارجية دون المستوى الأكاديمى المعترف به ".[٥]

وقد تركز تحويل هؤلاء الطلاب على كليات القمة وخاصة الطب والهندسة وزادت أعداد الطلاب المحولين من الجامعات الأجنبية وبدأت هذه الظاهرة فى الانتشار حيث تنوع الملتحقين بهذه الجامعات ، من أبناء أساتذة جامعيين إلى رجال أعمال " وقد تقاضت بعض الكليات المصرية تبرعات وصلت إلى عشرة آلاف جنيه للطالب الواحد ،

---

[١] - انظر جريدة الأهرام ، بتاريخ ٢ / ٩ / ١٩٩٣ ، ص ٣

[٢] - قرارات المجلس العلى للجامعات ، الجلسة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩ / ٨ /١٩٩٥ ، ص١٣

[٣] - المرجع السابق ، الجلسة رقم ٣٤٥ بتاريخ ٣٠ /١٢ / ١٩٩٥ ، ص١٠

[٤] - قانون تنظيم الجامعات رقم ٢٤٩ بلسنة ١٩٧٢ولائحته التنفيذية ،المادة رقم ٧٨ ، جامعة القاهرة ، القاهرة (١٩٧٢)

[٥] - مديحة الصفطى ، ملامح تطور الالتحاق بالجامعات (مرجع سابق) ، ص٨٨

ويذكر أن هذا الالتفاف قد بدأ بجامعة بيروت وفرع جامعة القاهرة فى الخرطوم باعتبارهما أول الأبواب التى لجأ اليها القادرون وذوو النفوذ لتحقيق أغراضهم ".[١]
وقد تعرض المجلس الأعلى للجامعات للمرة الأولى فى ١٨ / ٩ / ١٩٨٥ ، ثم فى ٢٤ / ٩ / ١٩٨٦ لمناقشة تحويل الطلاب المصريين إلى الجامعات الأجنبية ، حيث قرر تأجيل النظر فى هذا الموضوع لمزيد من الدراسة .[٢]
ثم قدمت مذكرة فى شان مخالفة المحولين من الجامعات الأجنبية ولكن المجلس قرر تأجيل النظر فى الموضوع لمزيد من الدراسة فى ٤ / ٧ / ١٩٨٧ .[٣]
وفى ٢٩ /٧ / ١٩٨٧ تم عرض الموضوع وقرر المجلس التمسك بقراره السابق فى إعادة النظر فى التحويل من الجامعات الأجنبية .[٤] كما عرضت على المجلس مرة أخرى بتاريخ ١١ /٨ / ١٩٨٨ .[٥] وظل المجلس الأعلى للجامعات يؤجل وضع ضوابط للتحويل من الجامعات الأجنبية !؟ حتى صدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٩١ بوضع ضوابط محددة للتحويل من الجامعات الأجنبية .

٦- الجامعات الأجنبية : ـ

- **جامعة سيتى**

هى إحدى الجامعات الخاصة الأمريكية بولاية واشنطون ، أنشئت عام ١٩٧٣ ككلية ثم توسعت كجامعة عام ١٩٨٢ .[٦] وسعت الجامعة إلى التوسع فى فتح بعض التخصصات العلمية التى من المفترض الانتهاء منها كاملة عام ١٩٩٥ .[٧] وتقوم هذه الجامعة بمنح الدرجات العلمية فى ست تخصصات ، حيث يستطيع الطالب الحصول على درجتى البكالوريوس أو الدبلوم العالى ، عدد الطلاب فى الجامعة الأم لا يتعدى ألف طالب .[٨]

ومما سبق يتضح أن جامعة سيتى هى إحدى الجامعات الخاصة الحديثة نسبيا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد استطاع أحد رجال الأعمال عقد اتفاقية بين الأكاديمية العربية ، وجامعة سيتى لافتتاح فرع لها فى مصر عام ١٩٩٢ ، وبموجب هذا الاتفاق تم افتتاح فرع الجامعة فى مصر ، ومقرها عبارة عن (فيلا) تم شراؤها بمنطقة الدقى وبدون الحصول على تراخيص من وزارة التعليم العالى ، ولقد قدمت هذه الجامعة فى مصر على أنها من الجامعات الأمريكية العريقة ، وأنها تمنح درجات البكالوريوس فى

---

١ - محسن توفيق (مشرفا) ، التعليم العالى فى الصحافة المصرية عام ١٩٩١ ، مركز دراسات وابحاث التعليم العالى ، وزارة التعليم العالى ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص٢٧

٢ - قرارات المجلس الاعلى للجامعات (الجلسة رقم ٢٩٤ ، ٢٩٨)

٣ - قرارات المجلس الاعلى للجامعات (الجلسة رقم ٣٠١)

٤ - راجع قرارات المجلس الاعلى للجامعات للجلسات (٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - لسنة ١٩٨٧-١٩٨٨)

٥ - قرارات المجلس الأعلى للجامعات ، الجلسة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١١/ ٨ /١٩٨٨

٦ - The World of learning 1999 (forty nineth edition) , Europe Publication , p 1916

٧ - Accredited institutions of post secondary education , program candidates published for council for higher education , Accreditation , American council on education , p 365

٨ - The College Handbook , Ed 34 , College Entrance Examination Board , New York (1997) , PP 1626,1627

خمسة وسبعين تخصصاً رئيسيًا .[١] ولقد استطاعت هذه الجامعة أن تجذب أعداداً كبيرة من الطلاب ، ليس بسبب الدعاية السابقة فقط ، بل بسبب ما تقدمه من تسهيلات مختلفة فى الالتحاق ، حيث كان يتم قبول الطلاب الراسبين فى شهادة ال G.C.S.E والراسبين فى الثانوية العامة فى أحد المواد ذوى المجاميع المنخفضة .[٢] هذا بالاضافة إلى نظام الدراسة المرنة . وقد بلغت مصاريف هذه الجامعة خمسة آلاف دولار أمريكى فى السنة ، وتزداد المصروفات بنسبة ٥% سنويا .[٣] وظلت هذه الجامعة تعمل لمدة ست سنوات تخرج خلالها دفعتان من الطلاب ووصل عدد الطلاب بها إلى ١٢٠٠ طالب ، وقد أعلن وزير التعليم فيما بعد انه رفض وجود هذه الجامعات وأبلغ وزارة الداخلية اكثر من مرة عن عدم شرعية هذه الجامعات وطالب بآخذ الإجراءات القانونية المناسبة .[٤] وبالرغم من ذلك ظلت هذه الجامعة قائمة بل آن هناك فرعا آخر تم افتتاحه فى عام ١٩٩٦ وهى جامعة نورث سيتى والتى لا تختلف كثيرا عن جامعة سيتى ، ولذلك عندما تولى وزير التعليم العالى الوزارة ، أعلن عدم دستورية هذه الجامعات وأمر بإغلاقها نهائيا ، فاعترض أولياء الأمور وتجمعوا أمام مقر الجامعة ، ورفضوا القرار ومارسوا ضغطا من خلال وسائل الإعلام والعلاقات الشخصية ، وبالرغم من إعلان وزير التعليم انه سوف يتم توفيق أوضاع الطلاب المستوفين الشروط ، وضمهم إلى الأكاديمية العربية .[٥]

فلقد رفض أولياء الأمور ذلك لان معظم طلاب هذه الجامعة من الراسبين فى الثانوية العامة وشهادة ال G.C.S.E، وقد تم إغلاق جامعة نورث سيتى نظرا لحداثتها أما جامعة سيتى فقد تم إغلاقها فقط لمدة أسبوعين ، تعرضت خلالهما الوزارة لضغط كبير من قبل أولياء أمور هؤلاء الطلاب والذين ينتمون إلى فئات اجتماعية عليا " ولهم ثقل اجتماعى " .[٦] ولقد حاولوا بكافة السبل إعادة فتح هذه الجامعة مما أدى إلى إعلان الوزارة للسماح للطلاب بالاستمرار فى المدرسة "رغم اعتراض رجال القانون " .[٧] وتم افتتاح مقر الجامعة بالدقى وانتظام الطلاب فى الدراسة بعد إزالة لافتة(برامج جامعة سيتى) ليحل محلها لافتة (جامعة الدول العربية) .[٨] وذلك مع التعهد بعدم قبول دفعات جديدة بها .[٩]

٧ــ التعليم العالى الخاص : ــ

لقد كان لصدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تنظيم المعاهد العليا الخاصة بداية لانتشار هذا النوع من التعليم الخاص منذ بداية السبعينيات . ويشير

---

[١] – انظر النشرة الخاصة بالجامعة ، انظر الملحق

[٢] – مفيد شهاب ، جريدة الأهرام ، ٤نوفمبر ١٩٩٧ ، ص١٣

[٣] – انظر نشرة الجامعة

[٤] – بهاء الدين حسن ، الأهرام ، ٢٦ /١٠ /١٩٩٧

[٥] – الأهرام –المرجع السابق

[٦] – الأهرام – ٢٥ /١٠ /١٩٩٧ ص ٨

[٧] – على حد قول أحد طلاب هذه الجامعة فى مقابلة خاصة للباحثة

[٨] – الأهرام ٤ /١١ / ١٩٩٧ ، ص١٣

[٩] – الأخبار ٢٨ /١٠ /١٩٩٧ ص٩

القانون إلى انه " يعتبر معهدا خاصا كل منشأة تعليمية غير حكومية أى كان تسميتها أو جنسيتها ، يلتحق بها الطلبة الحاصلين على شهادة إتمام دراسة الثانوية العامة أو دبلوم المدارس الثانوية الفنية أو ما يعادلها ، وتقوم أصلا أو بصفة فرعية بالتعليم واعداد الفنيين لمدة لا تقل عن عامين دراسيين " كما أشار القانون إلى الأهداف التى أنشأت من أجلها المعاهد الخاصة وهى : ــ

- المعاونة فى تحقيق الأهداف التعليمية المقررة لبعض المعاهد الحكومية .
- المشاركة فى تحقيق خطط التنمية ووضع العلم فى خدمتها .[١]

ولقد كان عدد هذه المعاهد فى البداية لا يتعدى خمسة معاهد ، وفى بداية الثمانينيات ، ومع انتشار المدارس الخاصة ، وزيادة وزن الاستثمار فى التعليم زادت أعداد هذه المعاهد بشكل كبير حيث وصل عدد المعاهد فى نهاية الثمانينيات إلى ثلاثة عشر معهدا عاليا ، و تسعة معاهد متوسطة . [٢] ويلاحظ التقارب فى أعداد المعاهد المتوسطة والمعاهد العليا . ولقد شهدت فترة التسعينيات زيادة كبيرة فى أعداد المعاهد الخاصة حيث وصل عددها إلى ٥١ معهدا فى العام الدراسى ١٩٩٥ / ١٩٩٦.[٣] وتتجه معظم الزيادة إلى أعداد المعاهد العليا دون المتوسطة حيث وصلت هذه المعاهد إلى أربعين معهدا عاليا مقابل إحد عشرة معهدا متوسطا ، ويؤكد هذا الاتجاه على سعى المستثمرين إلى الدخول فى مشروعات تعليمية مربحة ، حيث أن إنشاء المعاهد المتوسطة لا تخدم سوى الفئات محدودة الدخل ، بينما تلقى المعاهد العليا اقبالا من الفئات الاجتماعية العليا ، والمتوسطة ذات الدخول المرتفعة ، التى عادة ما تسعى للحصول على مؤهلات عليا " شهادات جامعية " والتى تمكن من دفع مصروفات مرتفعة ، كما سعى المستثمرون إلى تعديل البند رقم (٣) من المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ والخاص بزيادة نسبة الربح لأصحاب المعاهد حيث ارتفعت النسبة من ٤ % من رأس المال إلى ١٥ % .[٤]

ومما يؤكد نجاح المستثمرين فى هذا المجال كجماعات ضغط تسعى إلى زيادة أرباحها ، ومما يؤكد الوجه الاستثمارى لهذه المعاهد ما أوردته دراسة "أسامة محمد زكى" عن المشكلات التى تواجه المعاهد الخاصة فيما يلى : ــ

- زيادة المعاهد العليا الخاصة بنسبة ٤٠% من عدد المعاهد والكليات الحكومية ولم تواكبها زيادة فى أعداد الطلاب بنفس المعدل ، ويرجع ذلك إلى زيادة المنافسة فى إنشاء المعاهد الخاصة ذات المجال الواحد .
- زيادة الرسوم الدراسية المقررة فى العاهد الخاصة بشكل ملحوظ .[٥]

---

[١] – الجريدة الرسمية ، العدد الصادر بتاريخ ١٣ أغسطس لسنة ١٩٧٠، قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠

[٢] – وزارة التربية والتعليم ، احصائيات وزارة التعليم العالى ١٩٨١ – ١٩٨٩

[٣] – احصائيات وزارة التعليم العالى لسنوات مختلفة

[٤] – الجريدة الرسمية ، العدد ١٨٣ تعديل رقم (٢) سنة ١٩٩٠ بشأن تنظيم المعاهد الخاصة ، العدد (٣) ، ١٨ يناير ١٩٩٠، ص٣٦

[٥] – أسامة محمد زكى ، التعليم العالى الخاص وتحديات القرن الواحد والعشرين ، مؤتمر جامعة المنوفية ــ التعليم العالى فى مصر وتحديات القرن الواحد والعشرين من ٢٠ ــ ٢١ مايو ١٩٩٦ ، ص١٠

الجامعة العمالية

ولقد أدى انتشار التعليم العالى الخاص وزيادة أرباحه ، إلى مواكبة بعض جماعات المصالح لهذا الاتجاه والدخول فى هذا المجال كمنافس ، ولقد سبقت الإشارة إلى أن جماعات المصالح " قد تتحول إلى جماعات ضغط لبعض الوقت ، وذلك عندما تحاول التأثير على الحكومة فى أحد الموضوعات المحددة ".[١] وينطبق هذا على الجامعة العمالية، حيث نجح قادة اتحاد العمال والمؤسسة النقابية العمالية من تحويل الجامعة العمالية فى مصر إلى مؤسسة تقدم التعليم العالى النظامى ، وبالرغم من أن الأصل فى الجامعة العمالية انهامؤسسة تعليمية متخصصة فى مجال تعليم الكبار والذى يقصد به " مجموعة المجهودات التربوية التى توجد ويستفيد منها الشباب والكبار وخارج حدود أنشطة التعليم النظامى .[٢]

وتعد الجامعة العمالية فى مصر تطورا للمؤسسة الثقافية العمالية التى أنشئت عام ١٩٦١ وحددت نظام البرامج التعليمية فى المؤسسة بأنها يجب أن تكون تثقيف العمال والتدريب النقابى .[٣]

وقد تصدر الدعوة إلى تطوير المؤسسة الثقافية العمالية إلى جامعة عمالية المدير العام للمؤسسة الثقافية فى بداية السبعينيات حيث عقد أول مؤتمر للنقابة العمالية فى مصر عام ١٩٧٢ ، كان أبرز توصياته إنشاء جهاز تثقيف متخصص للثقافة العمالية تحت اسم الجامعة العمالية .[٤]

وقد تم افتتاح الجامعة العمالية فى مايو ١٩٨٤ ، كما صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم العمل بالجامعة العمالية .[٥]

وتهدف الجامعة العمالية كما ورد فى قرار التنظيم رقم ١٥٦ إلى دعم وتطوير مستويات القيادات العمالية القادرة على المشاركة فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخريج الكوادر المتخصصة والخبراء الذين تستفيد منهم الحركة النقابية فى المجالات المتعددة وذلك على أسس علمية تتفق ومنهج العصر وترقى إلى أعلى مستويات الثقافة العمالية .

وفى ١٢ / ٧ /١٩٩٤ قرر مجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية فى اجتماعه إنشاء شعبتين التنمية التكنولوجية والعلاقات الصناعية بالجامعة العمالية بغرض تأهيل وتخريج كوادر علمية فى بعض مجالات الأنشطة التى تعرضها الاحتياجات العمالية للسوق المحلى ومنح درجة البكالوريوس والدبلومات لخريجى الشعب الدراسة .[٦]

وقد صدر قرار وزير التعليم العالى رقم ١٦٠ بتاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٩٤ بإنشاء شعبتين التنمية التكنولوجية والعلاقات الصناعية بالجامعة العمالية ، وقبول

---

١ - Encyclopaedia Brtannica 1998 (op.cit) , P987

٢ - عبد الفتاح جلال ، مفهوم تعليم الكبار ووظائفه فى الدول النامية ، مجلة النيل ع ١يوليو ١٩٧٩ ، القاهرة ، ص٥٢

٣ - دراسة أجرتها جماعة العمل بالمؤسسة ، مستقبل الثقافة العمالية فى مصر ، مجلة تنمية المجتمع ، عدد خاص ، السنة التاسعة ١٩٨٥ ص ص ٢٨ , ٢٩

٤ - عبد المجيد الدبلاوى ، الجامعة العمالية فى مصر ، مجلة تنمية المجتمع ، السنة الثالثة ، ١٩٧٩ ، ص١١

٥ - رئيس الجمهورية ، قرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٥ ، النشرة التشريعية بتاريخ ١٣ أبريل لسنة ١٩٩٥، ص ٨٢٩

٦ - الوقائع المصرية ، العدد ٩١ تابع ٢٩ابريل ١٩٩٩ ، ص ٤

العاملين بمواقع الإنتاج (نظام المنح) ، ثم أضيف لاحقا القرار ١٧١١ بتاريخ ١١ / ١٢ / ١٩٩٤ بشأن قبول الطلاب حديثى التخرج بشعب الجامعة العمالية . [١]

وبدأ العام الدراسى الأول بالجامعة ١٩٩٥ / ١٩٩٦ بقبول دفعات من خريجى الثانوية العامة ودبلومات التجارة ودبلوم الصنايع،وبعض المنح التى تعطى للعمال وصدر قرار وزير التعليم العالى رقم ١٤٦٤ لسنة ١٩٩٧
١١/٣٠ /١٩٩٧ وبناء على الطلب المقدم من الجامعة العمالية بتطوير الدراسة بالجامعة العمالية لتكون أربع سنوات للحصول على درجة البكالوريوس . [٢]وقد تراوحت رسوم الدراسة فى المعاهد الملحقة بالجامعة من ألف إلى ألف وأربعمائة جنية سنويا وبذلك تم استحداث القطاع الأكاديمى كاختصاص من اختصاصات الجامعة العمالية وتتدرج هذه المعاهد تحت بند المعاهد الخاصة ، ويتعارض هذا مع الأهداف الأساسية للجامعة العمالية،التى تعتبر جزءا من التعليم غير النظامى لتقديم خدمة لفئات العمال ، ويعتبر خروج عن المألوف فى هذا المجال ، فأن المؤسسات الثقافية والجامعات العمالية فى جميع دول العالم تهدف إلى التدريب المستمر وتقديم المهارات والمعلومات للعمال . [٣]كما أن المؤسسات الثقافية العمالية لعبت دورا فى إقامة أسس تعليم الكبار فى معظم دول العالم (انجلترا ــ ألمانيا ــ يوغسلافيا) . [٤]

وعادة ما تسعى النقابات العمالية إلى منح فرص جديدة للعمال للالتحاق ببعض المؤسسات التربوية فى الدولة،فعلى سبيل المثال فى إنجلترا نجحت المؤسسة الثقافية واتحاد العمال فى السماح بتقديم منح دراسية لبعض النقابيين فى مدرسة لندن للاقتصاد وكلية رسكن بأكسفورد . [٥] أو تسعى النقابات إلى إنشاء جامعة عمالية كمؤسسة تربوية تقدم خدماتها للعمال والموظفين كجامعة زغرب بيوغسلافيا . [٦]

ولم يلاحظ وجود أى من الدول تقوم بتطوير الجامعة العمالية من مؤسسة لتعليم الكبار خاصة بالفئات العمالية ، إلى مؤسسة أكاديمية تقدم التعليم النظامى ؛ ومما يؤكد تبعية هذه المعاهد الخاصة بالجامعة العمالية والمؤسسة الثقافية العمالية ، حيث يشير القرار بإنشاء أكاديمية للدراسات المتخصصة ذات الصبغة العلمية فى إطار أهداف المؤسسة الثقافية العمالية ، كما تختص الأكاديمية بإدارة التعليم النظامى الذى يؤدى إلى الحصول على درجة علمية ، وتتبع الأكاديمية نائب رئيس الجامعة العمالية مباشرة . [٧]

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الجامعة العمالية هو نفسه رئيس الاتحاد العام للنقابات عمال مصر ونائبه هو مدير عام المؤسسة الثقافية العمالية الذى تتبعه الجامعة

---

[١] – وزارة التربية والتعليم ، مكتب الوزير ، قرار وزارى رقم ١٦٠٠ ١٦ / ١١ / ١٩٩٤ ــ ١٧٣ ١١ / ١٢ / ١٩٩٤

[٢] – الوقائع المصرية ، العدد ٢٨٩ فى ٢٠ديسمبر ١٩٩٧ ، ص٧

[٣] – Yrjoengestrom , Trainng for chance , New approach to instruction and learning in working life .International labour office , Geneva k 1994 , P5

[٤] – لمزيد من التفاصيل حول أهداف مؤسسات الثقافة العمالية ، أنظر عماد الدين حسن ، الثقافة العمالية(مرجع سابق) ، ص١٦

[٥] – المرجع السابق ، ص ٦٠

[٦] – المرجع السابق ، ص ١٥٥

[٧] – الوقائع المصرية ، قرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٩ العدد ٩١ (تابع) ٢٩ أبريل ١٩٩٩ ، ص٨

مباشرة .[١] ان هذا التطور لا يقدم أى عائد ثقافى أو مادى إلى أعضاء النقابات العمالية خاصة بعد أن ألغيت المنح التى كانت تعطى للعمال كفرص للالتحاق بالمعاهد الملحقة بالجامعة ، واقتصر التقديم هذا العام على خريجى الدبلومات والثانوية العامة الحديثة .[٢]

٨-الجامعات الخاصة :-

لقد تعرضت فكرة إنشاء الجامعة الخاصة بمصروفات للظهور والاختفاء منذ نهاية الخمسينيات ، لكنها لاقت نقدا من قبل أساتذة الجامعة ، والباحثين ، والخبراء بالتعليم وتوقف المشروع ، حيث واجه مشكلات كثيرة أهمها التمويل ، بالاضافة إلى قوانين يوليو الاشتراكية من بداية الستينيات ثم بدأت الدعوة تظهر من حين إلى آخر كاختبار لقوى المجتمع السياسية وذلك منذ السبعينيات .[٣]

ومنذ عام ١٩٧٤ بدأت تظهر على السطح ضغوط من حين إلى آخر فلقد قام أحد أعضاء مجلس الشعب بتقديم اقتراح برغبة فى إقامة جامعة أهلية على غرار المعاهد الخاصة وذلك فى عام ١٩٧٦ .

ولقد تم مناقشة الموضوع من قبل لجنة التعليم والبحث العلمى ، وقد عقدت اللجنة ثلاث جلسات استماع فى السادس والسابع من فبراير ١٩٧٩ ، ويوم الرابع مارس ١٩٧٩.[٤] ولقد حضر هذه المناقشات نخبة من رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات ووزير التعليم والبحث العلمى فى ذلك الوقت وقد استمعت اللجنة إلى خمسة وثلاثين متحدثا اتجهت الغالبية منهم إلى تأييد الفكرة مع وجود بعض التحفظات أهمها أن يكون لها مجلس إدارة يضم أعلى المستويات وتكتسب الطابع الأهلى والعربى والدولى .[٥] وبالرغم من هذه الموافقة إلا انه لم يتم إنشاء هذه الجامعة . وحتى ذلك الوقت لم تشهد فكرة إنشاء الجامعة الخاصة فى مصر ضغوطا للإنشاء مثل الضغوط التى شهدتها خلال العقدين الآخيرين ، ولقد جاءت هذه الضغوط من عدة مصادر مختلفة.[٦] وأهمها ضغوط قطاع الرأسمالية المصرية لفتح سوق استثمارى جديد فى مجال التعليم العالى .[٧] حيث أصدر رجال الأعمال فى اجتماعهم فى ٣٠ سبتمبر١٩٨٦ قرارا بإنشاء جامعة خاصة مصرية .[٨] وقد رفض وزير التعليم فى ذلك الوقت الدعوة لإنشاء جامعة خاصة وصرح فى ديسمبر ١٩٨٦ " انه إذا كان المقصود بالجامعة الخاصة أو الأهلية هو أيجاد الفرص للطالب المتميز علميا فالفكرة مرفوضة ، وإذا كان

---

[١] – قرار جمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٥ (مرجع سابق) ، ص ٥٣٢

[٢] – مقابلة خاصة للباحثة مع بعض موظفى شئون الطلاب بالجامعة العمالية حول نظام القبول بالعام الدراسى ١٩٩٩ / ٢٠٠٠

[٣] – جابر طلبه – التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية ، المؤتمر السنوى التاسع – جامعة المنصورة ٢٣ /١٢ /١٩٩٢ ص ١١٥

[٤] – جمهورية مصر العربية تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى عن موضوع فكر الجامعة الأهلية ، مجلس الشعب – الفصل التشريعى الثانى ١٩٧٩ ص ٢٨

[٥] – المرجع السابق – ص٢٩

[٦] – محمد إبراهيم الشطلاوى ،الجامعة الأهلية بين المؤيدين والمعارضين المؤتمر السنوى التاسع لأصول التربية (مرجع سابق) ص ٢٨

[٧] – جابر محمود طلبة ، خصخصة التعليم العالى فى مصر وانشاء الجامعة الخاصة من ٢٣ – ٢٧ ديسمبر ١٩٩٢ ، بحث مقدم للمؤتمر السنوى التاسع (التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية) ، قسم اصول تربية ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ص٨٥٢

[٨] – نجوى حسين ، تحليل مضمون الصحافة المصرية ، المؤتمر الثالث للإحصاء

المقصود بها خلق طبقة مميزة علميا لأنها متميزة ماديا فالفكرة مرفوضة أيضا ، وذلك لان جهود الدولة تهيمن على جميع مؤسسات التعليم العالى ولا يجوز للجهود الذاتية أن تسمح لنفسها بان تخطط لهذه السياسة أو تهيمن عليها ولهذا فنحن لا نفكر فى المرحلة الحالية فى مشروع جامعة أهلية خاصة " .[١] كما رفض الفكرة أيضا مجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٨٨ عندما ترددت فكرة الجامعة الخاصة وتعديل نظام القبول فى الجامعات وقصر المجانية على أبناء الفقراء ، فرفض رئيس مجلس الشعب فى ذلك الوقت الفكرة وهاجمها بل وصفها بأنها خطوة خطرة على المجتمع المصرى وتمثل الرجوع للوراء .[٢]

وبالرغم من هذا الرفض استطاع مجموعة من رجال الأعمال بمساعدة بعض أعضاء السلطة التنفيذية إنشاء الجامعة التكنولوجية ١٩٨٨ ، وبمساهمة بعض رموز الصحافة فى مصر ، ولقد تبع ذلك إعلان وزير التعليم فى نوفمبر ١٩٨٨ لان الجامعة الأهلية إذا كانت تلبى حاجة المجتمع لتخصصات تفتقر أليها الجامعات الحالية وتحمل عن كاهل ميزانية الدولة فلا باس بها ، ويعلن انه يوافق على إنشاء جامعة أهلية خاصة .[٣]

وانضمت جمعية أصحاب المدارس الخاصة إلى جمعية رجال الأعمال فى المطالبة بسرعة إنشاء الجامعة الأهلية بالاضافة إلى النفوذ السياسى لبعض أولياء الأمور الذين يهمهم انشاء جامعات خاصة فى مصر .[٤] واستخدمت فى ذلك العديد من الوسائل ولقد تحولت قضية الجامعات الأهلية ، من قضية تعليمية إلى مجموعة من الرموز السياسية والاقتصادية والاجتماعية .[٥]

ونجحت هذه الجماعات الضاغطة فى كسب تأييد العديد من الرموز السياسية وأعضاء السلطة التنفيذية حتى صدر قرار (١٠١) بإنشاء جامعة خاصة فى ١٩٩٢/٧/١٩ وبذلك تحققت لهذه القوى الضاغطة ما أرادت " وبذلك نجحت القوى المؤيدة لخصخصة التعليم العالى بالرغم من معارضة كثير من التربويين والطبقات الشعبية المتوسطة والفقيرة وبعض رجال الدولة " .[٦]

ثانيا : الوسائل التى اتخذتها جماعات الضغط لتحقيق أهدافها :-

أ شارت الدراسة فى الفصل السابق إلى أن جماعات الضغط تلجأ إلى وسائل متعددة لتحقيق أهدافها ، قد تكون هذه الوسائل مشروعه مثل الحملات الصحفية الموجهة لكسب تأييد السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، وبطرق مختلفة علنية وغير علنية مثل العلاقات التى قد تربط بعض المسئولين ببعض رجال الأعمال والمستثمرون وتلك الروابط التى تميز بها المجتمع المصرى من العائلة والشلة والدفعة التى تعتبر من أهم الوسائل التى تتخذها جماعات الضغط لتحقيق أغراضها

---

[١] – فتحى سرور ، جريدة مايو ١٩٨٦/١٢/٨ ص ٦

[٢] – كمال المنوفى ، التعليم فى الخطاب السياسى (مرجع سابق) ، ص ٢١١

[٣] – عمرو هاشم ربيع ، قضية الجامعة الأهلية فى سياسة التعليم الجامعى فى مصر (مرجع سابق) ، ص ٣٨٣

[٤] – جابر طلبة ، خصخصة التعليم فى مصر وانشاء الجامعات الخاصة(مرجع سابق) ، ص ١٥٢

[٥] – عفاف محمدموسى ، القضايا التربوية فى الصحافة المصرية (مرجع سابق) ، ص ١٠٥

[٦] – نوذرى حنا ، موقف الرأى العام من إنشاء الجامعة الخاصة ، ص ١٥١

وقد تكون وسائل غير مشروعة من خلال الرشاوى والعلاقات الشخصية ..... ونظرا لصعوبة إثبات الوسائل غير العلنية وغير المشروعة فان الدراسة سوف تقتصر على عرض بعض الوسائل المشروعة العلنية التى اتخذتها جماعات الضغط فى مصر لتحقيق أغراضها فى القضايا سابقة الذكر وأهم هذه الوسائل ما يلى :-

١-السلطة التنفيذية :-

اتجهت جماعات المصالح على وجه العموم ولفترة طويلة نحو السلطة التنفيذية إدراكا منها لطبيعة النظام السياسى المصرى الذى يرجح كفتها .[١] حيث تتمتع السلطة التنفيذية بنفوذ واسع يفوق السلطة التشريعية فى إصدار القرارات والقوانين" ولقد بلغ ذلك حد مطالبة بعض أعضاء مجلس الشعب للحكومة بالتقدم بمشروعات قوانين بعينها رغم ان هذا حق المجلس قبل ان تملكه الحكومة".[٢] ويدل ذلك على ما يتمتع به أعضاء السلطة التنفيذية داخل المجلس من نفوذ ، ولذلك كان من المنطقى أن تكون توجهات جماعات الضغط تجاه السلطة التى تملك نفوذا وقدرة على تحقيق مصالحها وأهدافها حيث يلاحظ أن معظم القضايا التى خاضتها جماعات الضغط كانت تعتمد فى المقام الأول على السلطة التنفيذية وعلى سبيل المثال : ــ

- عندما اصدر وزير التعليم قانون ٢٦٠ لعام ١٩٨٨ ولم يرض عنه أصحاب المدارس الخاصة والمستثمرون فى هذا المجال .

استطاع رئيس جمعية أصحاب المدارس الخاصة ، بما يملك من علاقات وثيقة بالسلطة التنفيذية أن يعد مجموعة من اللقاءات مع وزير التعليم التى تم على أثرها تعديل بعض بنود هذا القانون .

- ولقد قامت الجمعية بتنظيم لقاءات مستمرة مع وزير التعليم وقيادات التعليم الخاص بالسلطة التنفيذية ، وذلك لتوفير قناة مباشرة للتعبير عن المصالح والضغط نحوها .
- ويأخذ التقرب من السلطة التنفيذية أشكالا مختلفة وذلك من خلال : ــ
- عند توليه رئيس جمعية أصحاب المدارس الخاصة رئاسة الجمعية فى عام ١٩٨٨ قام بالتبرع ببناء ٢١ فصلا بمدارس إدارة شرق القاهرة التعليمية .[٣]

- تبرع مجلس إدارة الجمعية بمبلغ مائة ألف جنية لوزارة التربية والتعليم لمواجهة كل مشاكل العائدين من العراق .

- التبرع لبناء مبنى إدارى بمديرية التربية والتعليم بالجيزة ومساهمة الجمعية بالتبرع بماكينة تصوير مستندات إلى الإدارة العامة للتعليم الخاص .
- التبرع لصندوق أبنية التعليم بمبلغ ٥٠ألف جنية .
- التبرع لبناء فصول بمدرسة السادات .

---

[١] التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ ، ص ٤١٠

[٢] احمد الرشيدى محرراً ، المؤسسة التشريعية فى العالم العربى (محمد على ابو ريده) ، مجلس الشعب فى ربع قرن فى مصر ، اعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب من ٢١ – ٢٣ مايو ١٩٩٦ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ص ٦٤٠-٦٤١

[٣] – جريدة الأخبار – ١١/٦ /١٩٨٨ ص٦

وغيرها من أوجه التبرعات المختلفة التى تقدمها جمعية أصحاب المدارس الخاصة وبعض رجال الأعمال إلى السلطة والتى كان أخرها التبرع بخمسة ملايين من الجنيهات من المدارس الخاصة لدعم مراكز المعلومات بالتعليم الرسمى.[١] هذا إلى جانب اتخاذ جمعية أصحاب المدارس الخاصة منذ عام ١٩٩٠ عيدا سنويا للتعليم الخاص فى ١٩ مارس من كل عام ، ويتم عقد مؤتمر سنوى فى هذا اليوم ، يدعى إليه كبار المسئولين فى الدولة ، وزير التربية والتعليم والتعليم العالى فى مصر ، ورئيس مجلس الشورى ، ورئيس مجلس الشعب ، والمحافظ ، ولقد كان يتم فى هذا الاحتفال تكريم بعض قيادات التعليم الخاص فى مصر ، ولكن اتجهت الجمعية منذ العيد الخامس إلى تكريم عدد من العاملين فى حقل التعليم الخاص فى الإدارات التعليمية ، كما تضم عدد من أسماء الصحفيين الذين ساهموا فى خدمة التعليم الخاص ، وبعض قيادات الوزارة ، ومديريات التربية والتعليم فى كافة أنحاء الجمهورية .[٢]

ومما سبق يتضح مدى نجاح الجمعية فى فتح قنوات متعددة بينها وبين السلطة التنفيذية الممثلة فى الوزارة ومديريات التعليم المختلفة ، هذا بالاضافة إلى العلاقات الشخصية الوثيقة التى تربط رجال التعليم الخاص بإدارات التعليم الخاص بالوزارة وليس أدل على ذلك من تعيين معظم مديرى إدارات التعليم الخاص بعد إحالتهم إلى المعاش كمستشارين للمدارس الخاصة أو مديرى مدارس ، وعلى سبيل المثال فى خلال الخمس سنوات الأخيرة تم تعيين جميع مديرى إدارات التعليم الخاص بإدارة غرب القاهرة مديرين ومستشارين للمدارس الخاصة مما دفع وزير التربية والتعليم مؤخرا إلى إعلان بعدم السماح لمديرى إدارات التعليم الخاص بالاستمرار أكثر من ثلاث سنوات فى العمل بالتعليم الخاص وينقل بعد ذلك إلى وظيفة أخرى مماثلة ومناسبة خارج التعليم الخاص مع الإفادة باسم من حل محله ووظيفته .[٣]

- عندما أرادت مجموعة من رجال الأعمال إنشاء الجامعة الخاصة تم تقديم الطلب إلى الحكومة ، وقام وزير الإسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة بإعلان انه يجرى حاليا اتخاذ الإجراءات التنفيذية لإنشاء جامعة خاصة.[٤]

ولقد أعلن ذلك قبل صدور قانون إنشاء الجامعات الخاصة فى ٣٠ /٧ /١٩٩٢ وبذلك يتضح من هذا التصريح أن الإجراءات التنفيذية التى اتخذت لإنشاء الجامعة سبقت تقديم مشروعها إلى مجلس الشعب .[٥]

هذا بالاضافة إلى أن اقتراحات التعديل التى يقرها مجلس الشعب هى تلك التى يتقدم بها أعضاء حزب الأغلبية ويتبناها رئيس المجلس أو زعيم الأغلبية وتعلن الحكومة موافقتها عليها .[٦]

---

[١] – جريدة الأهرام ، ١٩٩٨/٨/٢٢ ، ص٢٩ ، ع٣

[٢] – أنظر أسماء المكرمين كل عام فى مجلة التعليم الخاص أعوام ١٩٩٤ : ١٩٩٧

[٣] – وزارة التربية والتعليم ، مكتب الوزير ، بتاريخ ٩٨/٤/١٥

[٤] – مجلس الشعب تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى من مشروع إنشاء الجامعات الخاصة –مطبعة رقم (١٠٦) بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٨

[٥] – جابر طلبه ،خصخصة التعليم (مرجع سابق) ص ١٤٩

[٦] – محمد أبو ريدة ، مجلس الشعب فى ربع قرن (مرجع سابق) ، ص٦٢٧

٢-السلطة التشريعية والأحزاب السياسية

على الرغم من تركز جماعات الضغط على إقامة قنوات بينها وبين السلطة التنفيذية بشكل واسع " و يرجع ذلك إلى أن البعض يرى أن مجلس الشعب لا يعدو فى حقيقة الامر أن يكون فرعا تشريعيا للسلطة التنفيذية ".[١] حيث تشير نتائج دراسة عزة عفيفى إلى محدودية مشاركة أعضاء مجلس الشعب فى صنع القرارات التربوية متمثلة فى الوظيفة التشريعية للمجلس ، مما يعظم دور السلطة التنفيذية ، كما أن دور السلطة التشريعية لا يتعدى الموافقة على مشروعات القوانين والاتفاقيات والقرارات التى لها علاقة بالتعليم والتى ترد إلى المجلس أساسا من السلطة التنفيذية .[٢]

إلا أن هذا لا يعنى عدم التوجه نحو السلطة التشريعية المتمثلة فى مجلس الشعب ومجلس الشورى ، فلقد نجح عدد كبير من رجال الأعمال فى مصر من الانضمام إلى عضوية مجلس الشعب ومجلس الشورى .[٣]

وحيث أن الاعتبارات السياسية وموازين القوى السياسية داخل المجلس تلعب دورا مهما فى تقرير أى اقتراحات تمر داخل قاعة المجلس .[٤] مما يساعد على إمكانية أن تتخذ قرارات وقوانين على عجل وفى سهولة شديدة اعتمادا على ما لدى متخذ القرار من مختلف السلطات والأدوات .[٥] وقد وضح ذلك مناقشة مشروع قانون الجامعة الخاصة فى مجلس الشعب حيث قام رجال الأعمال بتأييد مطلق لإنشاء الجامعة الخاصة وقد تم أخذ الموافقة على المشروع بطريقة الاستعجال قبل نهاية الدورة البرلمانية .[٦] هذا بالاضافة إلى انضمام عدد كبير من رجال الأعمال وجمعية أصحاب المدارس الخاصة إلى الحزب الوطنى وهذا يعطى مزيدا من قنوات الاتصال بينهم وبين صانعى القرار ، كما يلاحظ أن هناك توجيها من قبل جماعات رجال الأعمال نحو قيادات السلطة التشريعية والمتمثلة فى قيادات مجلس الشعب ومجلس الشورى ، حيث تم اجتماعات معهم منذ بداية التسعينات ، ففى نهاية شهر يناير من عام ١٩٩١ عقدت جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية اجتماعات مع قيادات مجلسى الشعب والشورى لمناقشة برنامج الإصلاح الاقتصادى .[٧]

---

[١] - أحمد عبد الله ، التطور الديموقراطى فى مصر / على الدين هلال ، وعبد المنعم سعيد ، مصر وتحديات التسعينات ، أعمال المؤتمر السنوى الثالث للعلوم السياسية ، القاهرة ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ،١٩٩١، ص١٧

[٢] - عزة عفيفى ، الأهداف التربوية فى الخطاب السياسى لمجلسى الشعب والشورى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة (١٩٩٨) ، ص ٢١١

[٣] - لمزيد من التفاصيل راجع على الدين هلال (محررا) ، جماعات رجال الأعمال فى مجلس الشعب - تحليل الانتخابات ١٩٨٧ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة (١٩٨٨) / كمال المنوفى (محررا) ، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة يناير ١٩٩٦

[٤] - محمد على ابو ريدة ، مجلس الشعب فى ربع قرن (مرجع سابق) ، ص٦٢٩

[٥] - عزة عفيفى ، (المرجع السابق) ، ص٢١٠

[٦] - مضبطة مجلس الشعب، السابعة بعد المائة ، ١٩يوليو ١٩٩٢ ، ص ٢٦

[٧] - التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٠ ، ص ٤١٠

وهذا يوضح ميل هذه الجماعات إلى توثيق العلاقات بينها وبين كافة السلطات فى الدولة (التشريعية والتنفيذية) لضمان تحقيق أهدافها .

ويجدر الإشارة إلى أن اختصاصات مجلس الشورى ظلت ذات طبيعة استشارية بحتة ، ولم يؤثر وجودة فى أى من السلطات التى قررها الدستور لمجلس الشعب باعتباره السلطة التشريعية بنص الدستور . [١]

٣ ــ وسائل الأعلام (الصحف والمجلات) :-

تؤكد مظاهر عدة فى عصرنا الحاضر ، على انه لا يكفى أن تكون القضية هامة وعادلة فى حد ذاتها حتى يضمن أن يوليها المسئولون اهتماما ويركزون عليها جهودهم ، ذلك أن هناك قوى ضغط متعددة هى التى تلعب دورا مؤثرا أحيانا هاما بالنسبة إلى القضايا الاجتماعية المختلفة ، فلربما بالغت فى شد الانتباه إلى قضية لاتستحق ذلك ، سعيا وراء تحقيق مصالح هذه القوى . [٢]

وتعتبر الصحف خاصة الصحف الكبرى أهم الوسائل التى تستخدمها هذه الجماعات فى تحقيق أغراضها . [٣] وقد ظهر هذا فى بعض القضايا التربوية التى تمس بعض جماعات الضغط والتى نجحت فى استخدام وسائل الإعلام وكان استخدامها للحملات الإعلامية بناء على خطط هادئة منظمة أخذت فى التصاعد التدريجى . [٤] فى إظهارها على أنها قضية عامة كما ظهر التحيز الإعلامى فى كثير من الأحيان وعلى سبيل المثال : -

- عندما تقدمت وزارة التربية والتعليم بمشروع قانون التعليم الخاص ٢٦٠ عام ١٩٨٨ والذى رفضه أصحاب المدارس الخاصة والمستثمرون ، تبارت الصحف فى نشر المقالات اعتراضا على هذا القانون ، واعتبروه لونا من التأميم ، وعودة للشمولية وانه يقيد الاستثمار الخاص . [٥]

وحاولت هذه الجماعات من خلال وسائل الإعلام ان تمنع صدور هذا القانون لكنها فشلت بسبب إصرار وزير التعليم ــ فى هذا الوقت ــ على إحكام السيطرة على التعليم الخاص ، بعدما انتشرت فيه بعض مظاهر التسيب والفساد . [٦]

- عندما أعلن وزير التربية والتعليم أن الوزارة ستعيد النظر فى كل الشهادات الأجنبية المعادلة للثانوية العامة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، وسوف يتم تشكيل لجنة دستورية

---

[١] - محمد على ابو ريدة ، (المرجع السابق) ، ص٦١٣

[٢] - زيب حسن حسن موقف الصحف الحزبية فى مصر من قضايا التعليم الجامعى ، فى الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس والتعليم الجامعى فى الوطن العربى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ص ٦٥

[٣] - جان مينو ، الجماعات الضاغطة (مرجع سابق) ، ص ٤٩

[٤] - غادة عبد التواب ، أثر الانفتاح على النسق القيمى (مرجع سابق) ، ص ٥٢

[٥] - على سبيل المثال انظر جريدة الأهرام بتاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٨٨ ، ص ٣ ، جريدة الأهرام بتاريخ ٤ /٤/١٩٨٨ ، ص٣

[٦] - فتحى سرور ، جريدة الأهرام ، ١٤ /١١ /١٩٨٨ ن ص٨

لبحث دستورية هذه الشهادات ، ونسبة الـ ٥% المخصصة لها حيث أن هذه النسبة أكثر من حق هذه الشهادات الأجنبية . [١]

– تبع ذلك مجموعة من التحقيقات الصحفية التى تهاجم موقف وزراء التربية والتعليم من الطلبة المتقدمين لشهادة ال GCSأفردت صفحات ، وتكرر الحديث عنها كل يوم . [٢]

– ولقد أظهرت الصحف الموضوع كما لو كانت هناك كارثة سوف تحل بالمجتمع المصرى وضرورة تعديل هذا الموقف حتى لا تقع الكارثة بالرغم من أن عدد طلاب هذه الشهادة فى ذلك الوقت لا يتعدى ٣٠٠ طالب ولم يتم تغيير أى شئ فى نسبة قبولهم فى الجامعة . أن هذه الحملات الصحفية ما هى إلا نوع من الهجوم المبكر المضاد لكى لا يفكر أحد فى تغيير الوضع القائم .[٣]

وبفضل صوتها العالى تملك هذه الجماعات القدرة على النفاذ إلى الأعلام والأحزاب وبراعتها فى حصار صاحب القرار بالضغط بكل الوسائل بحيث يجعل القرار خاضعا لمصالح القلة . [٤]

وهناك الكثير من المواقف التى لعبت فيها الصحف دورا كبيرا فى تضخيم بعض القضايا الخاصة بالرغم من قلة أعداد هذه الفئات فعندما أصدر وزير التعليم العالى قرارا بإغلاق جامعة سيتى ، ونورث الأمريكية . [٥] توالت التحقيقات الصحفية والتى أظهرت تحيزا واضحا لأصحاب القضية وأظهرت اعتراض أولياء الأمور وكيف أن إغلاق هذه الجامعات يهدد بضياع مستقبل الطلاب الذين ظلموا بقرار الإغلاق. [٦]
بل أن أحد التحقيقات حاول تحويل القضية إلى قضية مضادة بمعنى أن قرار الإغلاق كان يتجه لضغط من أصحاب الجامعات الخاصة وذلك بسبب الإقبال الشديد على هذه الجامعات الأجنبية . [٧] بالرغم من إعلان الوزير اكثر من مرة عدم دستورية هذه الجامعات لأنها تقبل راسبى الثانوية العامة ولم تحصل على تصريح من وزارة التربية والتعليم كما أشارت أحد التحقيقات إلى أن قرار إغلاق فروع الجامعات الأجنبية يتنافى مع سياسة الدولة . [٨]
ولم تشر أى من هذه التحقيقات إلى تلك التجاوزات التى قامت بها هذه الجامعات سواء كان فى القبول أو فى نظام الدراسة أو الأساتذة الجامعيين ومستوى العملية التعليمية بها ، وباستثناء رأى الوزير فقط فى هذه الموضوعات ، وبذلك نجحت تلك الفئات فى إحداث ضجة إعلامية لصالح أهدافهم كأحد عناصر وسائل الضغط التى تملكها ولقد

---

[١] – حسين كامل بهاء الدين ، جريدة الأهرام ٢ سبتمبر ١٩٩٣ ، ص ١٣

[٢] – انظر جرائد الأخبار والأهرام من ٥ سبتمبر إلى ١٥ سبتمبر ١٩٩٣

[٣] – رجب البنا ، البحث عن المستقبل ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٤ ، ص٩٥

[٤] – المرجع السابق ، ص٥٢

[٥] الأهرام ، ١٤ / ١١ / ١٩٩٧ ، ص١٣

[٦] – جريدة الأخبار ،٢٥ / ١٠ / ١٩٩٧ ، ٢١ / ١٠ / ١٩٩٧

[٧] – المرجع السابق ، ٢١ /١٠ / ١٩٩٧ ،ص٥

[٨] – الأخبار ، ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٧ ، ص٤

انتهت القضية ، كما سبق الإشارة بإعادة فتح مقر الجامعة بالرغم من عدم أحقية معظم هؤلاء الطلاب فى الالتحاق بالجامعة إلا انه تحت ضغط هذه الفئات اضطرت الوزارة إلى إعادة فتح الجامعة واستمرار الطلاب بها .

كما لعبت وسائل الأعلام دورا كبيرا فى قضية الجامعة الأهلية وقد نجحت جماعات الضغط فى استخدام الحملات الصحفية والإعلامية فى إظهار أهمية الجامعة الخاصة وتهيئة المواطن بقوة العرض والتكرار .[١]

وقد بدأت الصحف التى تؤيد الإسراع فى إنشاء جامعة أهلية خاصة بعد دعوة رجال الأعمال إلى إنشاء هذه الجامعة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦ .[٢]

واختلفت المبررات حول إنشاء الجامعة الخاصة ، فالبعض رأى ضرورة إنشاء الجامعة الخاصة لاجتذاب العملات الصعبة من خلال التحاق الطلاب العرب بها.[٣]

كما أن هذه الجامعة سوف توقف اندفاع الطلاب المصريين إلى الخارج والجامعات الأجنبية ، كما أنها توقف نزيف الدروس الخصوصية .[٤]

ودعا البعض إلى إنشاء الجامعة الخاصة لأنها سوف توفر تخصصات نادرة المجتمع فى حاجة ماسة إليها ، ويغلق الأبواب الخلفية للتعليم الجامعى .[٥] وهذا مجرد نماذج من تلك التحقيقات الصحفية التى انتشرت طوال فترة نهاية الثمانينات واشتدت هذه الحملات الإعلامية فى بداية التسعينيات وارتكزت الدعوة إلى ضرورة النظر إلى قضية التعليم باعتبارها قضية تمويل وإدارة وفى مرحلة إسهام القطاع الخاص فى كافة أنشطة المجتمع مؤخرا يصبح تعزيز إسهامه فى قضية التعليم أمرا ضروريا ومن هنا يحمل إنشاء الجامعة الأهلية فى مصر دلالة بارزة على أهمية دور القطاع الخاص .[٦] ولقد تحول إنشاء الجامعة الخاصة إلى مطلب شعبى هام .[٧]

بل انه أصبح يتصل ببناء الشخصية بصفة عامة والشخصية المصرية بصفة خاصة وذلك على أساس من الحرية والقدرة العلمية التخصصية والتى ينبغى ترسيخها ورسم خطوات المسيرة أليها ودفعها .[٨]

ومازالت حتى الآن تساهم الجرائد الرسمية فى تدعيم الجامعات الخاصة من خلال بعض التحقيقات التى ترى الدراسة أنها موحى بها وذلك بضرورة حل مشكلات الجامعة

---

١ - تودرى حنا ، موقف الرأى العام من إنشاء الجامعات الخاصة ، بحث مقدم إلى المؤتمر التاسع لقسم أصول تربية ، ص١١٥

٢ - بحوى حسين ، تحليل مضمون الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ١٩٨

٣ - الأخبار ١٠ / ٤ / ١٩٨٨

٤ - الأهرام ، ١٩ / ١١ / ١٩٨٨

٥ - الأهرام ، ٥ / ١١ / ١٩٨٨

٦ - لبيب السباعى ١٩٩٢ عام الجامعة الأهلية الثانى فى مصر ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، ع ١٢٠١ ، ٢٠ يناير ١٩٩٢ ن ص٦٨

٧ - صلاح بشير المراغى ، الجامعة الأهلية مطلب شعبى ، مجلة أصحاب المدارس الخاصة ، ١٩٩١ ن ص٤

٨ - كمال أبو الخير ، الأهرام الاقتصادى ، ٢٠يناير ١٩٩٢ ، ص٦٩

الخاصة .[١] والإسراع بمعادلة شهادات الجامعات الخاصة كما أن هناك بعض التحقيقات تم نشرها عادة بعد إعلان نتائج الثانوية العامة وبداية العام الدراسى وتشير هذه التحقيقات عادة إلى أهمية الجامعات الخاصة وإمكانيتها المتميزة وذلك من خلال تحقيق من الجامعات أو حوار مع أحد أصحاب هذه الجامعات الخاصة.[٢] و الإشارة إلى الهجوم الذى تتعرض له الجامعات الخاصة بالرغم مما تقدمه من خدمة تعليمية متميزة ومستوى علمى مرتفع يفوق كثيرا ما يدفعه طلاب هذه الجامعات .[٣]

وبذلك يمكن القول أن جماعات الضغط استطاعت بما أتيح لها من مصادر القوة والنفوذ أن تحدث تغيرات فى العملية التعليمية لصالح بعض الفئات فى المجتمع ولقد استخدمت فى سبيل ذلك كافة الوسائل المتاحة لها ، وليس أدل على ذلك إلى إشارة الوزير فى أحد الندوات حيث قال" أن احترام القانون والدستور مسئولية كبيرة وخاصة عندما تكون هناك جماعات ضغط تحاول أن تخترق القانون والدستور وتستطيع بصوتها العالى أحيانا أن تبدو وكأنها تتحدث عن مشكلة قومية وهى فى حقيقة الأمر إنما تتحدث عن مصالح فردية أو فئوية" .[٤]

---

[١] – على سبيل المثال أنظر لبيب السباعى ، صناعة الأزمات ، جريدة الأهرام ٩ / ٢ / ١٩٨٩ / وأيضا ، نار اللجان العلمية ، جريدة الأهرام ٩ / ٣ /١٩٩٣ / وأيضا طارق حجى ، التعليم والمستقبل المصرى ، الأهرام ٧ / ٥ /١٩٩٧ ، الملحق ص٥

[٢] – الأخبار ، تحقيق هم ونحن والجامعات الخاصة ، ١٩٩٨/٨/٨

[٣] – محمد حمد إبراهيم ، جريدة الأخبار ، ١٩٩٨/٨/١٩ ، ص٨

[٤] حسين كامل بهاء الدين ، حوار حول سياسة التعليم فى مصر ، ندوة رابطة التربية الحديثة ، مجلة الدراسات التربوية ، المجلد الثانى ١٩٩٣ ، ص١٢

الخلاصـــــة

ومما سبق يتضح أن هناك جماعات ضغط فى المجتمع المصرى كان لـــها دور مؤثر فى العملية التعليمية وذلك منذ منتصف السبعينيات ، ولقد ساهمت هذه الجماعـات فى ظهور بعض أنماط التعليم التى لم تكن موجودة فى المجتمع المصرى فيما سبق ، أو كانت تتواجد ولكن بشكل غير مؤثر ومن ذلك : ــ

- التعليم الخاص للغات التى ساهم أولياء أمور الطلاب (كجماعات ضغط تريـــد تميزا تعليميا لأبنائها) ، وكمستثمرين يطمعون فى تحقيق أرباح مادية عن طريـــق التوسع والانتشار الذى تم بشكل ملحوظ منذ فترة بداية الثمانينيات حيث كانت نسـبة مدارس اللغات إلى المدارس الحكومية والخاصة ٠,٥ % فى عـــام ١٩٨١/١٩٨٢ ووصلت إلى ٣,٥ % فى عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ وان دل ذلك على شئ فانما يـــدل على الزيادة السريعة فى أعداد هذه المدارس التى تعد انعكاسا لزيادة الطلب عليـــها من ناحية ، وإسراع المستثمرين إلى التوسع فى إنشائها من ناحية أخرى.
- أما الأشكال التى أوجدتها جماعات الضغط ولم تكن معروفة فيما سبق :

– الشهادات الأجنبية المتمثلة فى شهادات G.C.E ، و G.C.S.E ، و الدبلـــوم الأمريكى ، وشهادات الثانوية أجنبية من بعض الدول مثل المجر ، وقبرص ، وتركيا .

– المدارس الأجنبية ، أو المدارس المصرية التى تمنح شهادات أجنبيـــة خاصـــة الدبلوم الأمريكي داخل مصر .

- الجامعات الأجنبية .
- الجامعات الخاصة .

كما تم الإشارة إلى الوسائل التى استخدمتها جماعات الضغـــط فـــى تحقيـــق أهدافـــها. وتركزت هذه الوسائل فى التقرب من السلطة التنفيذية نظرا لطبيعة نظام الحكـــم فـــى مصر ، وإن كان هذا لا يمنع محاولة جماعات الضغط التقرب من السلطة التشـــريعية والحزب الوطنى .

- ولقد لعبت وسائل الإعلام دورا هاما فى بعض القضايا التربوية ، وقد أظـــهرت نوعا من المساندة المتميزة لجماعات الضغط خاصة عندما طرحت قضية جامعـــة سيتى التى عندما تم إغلاقها ، وكذا أثناء مناقشات الجامعات الخاصة .
- ولقد نجحت جماعات الضغط فى معظم الأحيان فى التـــأثير علـــى القـــرارات التعليمية من خلال هذه الوسائل .